

## الساحل الإفريقي في السياسة الجزائرية

### التاريخ، الواقع والمأمول

الأستاذ: طليبة بوراس

ماجستير تاريخ حديث ومعاصر

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي

Tliba.bouras@gmail.com

الهاتف: 06.62.02.35.95

### ملاحظة: المداخلة ضمن المحور الثالث

تمثل منطقة الساحل الخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء، وهي معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. ويمتد إقليم الساحل من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغربي المطل على المتوسط. و"الساحل". منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون جسرا رابطا بين الحضارتين الأفريقية والعربية، ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع؛ وصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والأثنيات. وأصبحت المنطقة ساحة حروب ونزاعات لا تنتهي.

لذا تشهد السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركة دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى موريتانيا مرورا بمالي، استنادا على العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي، بالنظر إلى البعد الجغرافي والبعد التاريخي والحضاري، وتمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الأفريقية فهي بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا، وهو موقع تنفرد به مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، وهذه الميزة تعطيها قوة للتحرك في المجالات الحيوية للقارة كدولة مركزية، بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر ثاني قوة اقتصادية في إفريقيا، كما أن أولويات السياسة الخارجية الجزائرية تركز على الأمن بمفهومه الموسع حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب.

رغم ذلك، سياسة الجزائر في مجال الأمن بمستوياته الثمانية (المجتمعي، الاقتصادي، الديني، الثقافي، السياسي، العسكري، البيئي والصحي) بمنطقة الساحل، يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية - الساحلية تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية. فما هي الأسباب الكامنة وراء ذلك؟ وما السبيل لإعادة تفعيل العلاقات الحضارية بين الجزائر بلدان الساحل الإفريقي؟. هذا ما تحاول المداخلة الإجابة عنه.

### • توطئة

يرجع تعريف منطقة الساحل الإفريقي بهذا الاسم الى فترة التواجد الفرنسي بالمنطقة، إلا أن شساعة المنطقة جعلت من عملية تحديدها وتعريفها إشكالا لدى الدارسين لهذا الفضاء، يتجلى ذلك من خلال المقاربات المعيارية المتعددة في تحديد الدول التي تنضوي ضمن هذا الحيز الجيوسياسي، حيث عبر عن ذلك الباحث "أندري بورجو" Andre Bourgeot بأن منطقة الساحل الإفريقي " عبارة عن صحراء وهي بمثابة إقليم بدون حدود"<sup>1</sup>.

إلا أنه جغرافيا يشار إلى الساحل الإفريقي من خلال المنطقة الواصلة بين شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، وهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا بمعطيات تشير تقديريا إلى حوالي 5500 كلم طولاً، وبعرض من 350 إلى 500 كلم.<sup>2</sup> هذا التحديد يتطابق جزئياً مع مجموع الدول المشكلة للجنة الساحل الإفريقي لمكافحة التصحر والتي تضم تسع دول وهي: السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، التشاد، السودان، اريتيريا، ويضيف إليها البعض جزر الرأس الأخضر. كما أن هناك عدة تجمعات إقليمية عرفها الساحل انطلاقاً من التحديد الجيوسياسي وطبيعة النشاط الذي يبني عليه التجمع، ولعل أهم تجمع يمكنه أن يقرب من حصرنا للمنطقة هو ذلك الذي أنشأ حديثاً في 16 فبراير 2014 بنواقشط، ويضم كل من مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، وأطلق عليه تجمع دول الساحل الخمس، لأنه الأقرب إلى توصيف مجال الدراسة.

تتمتع منطقة الساحل بخصائص جغرافية وقيمة جيوسياسية جعلت منها فضاء بالغ الأهمية من الناحية الجيوستراتيجية، فهي منطقة محورية في حركة التنقل شمال وجنوب، وما بين شرق وغرب القارة الإفريقية، علاوة على امتلاكها لعوامل جذب داخلية بفعل مواردها الطبيعية الهائلة. يمتد التواصل الجغرافي بين الجزائر والساحل الإفريقي، من خلال الامتداد الطبيعي للصحراء الكبرى، التي تعتبر من أكبر صحاري العالم. من مميزات هذا الإقليم ذلك الانبساط الطبيعي في مظاهر الشخصية التضاريسية، بحيث لا توجد به انكسارات عميقة وواسعة أو مرتفعات، الأمر الذي جعل من الصحراء فضاء للتفاعل، وحلقة هامة في مسار التواصل التاريخي والحضاري لممالك وشعوب المنطقة، ففيها تشكلت قديماً أغلب الطرق التجارية الرابطة بين مختلف الأقاليم، ومعها انتقلت السلع والأفكار والثقافات وتواصلت من خلالها الأجناس، وهو ما ساهم بشكل كبير في توغل الحضارة الإسلامية التي انتقلت من شمال إفريقيا، إلى عمقها، بحيث ينتشر الإسلام في كل دول الساحل بشكل كبير، لاسيما الطرق الصوفية كالطريقة القادرية والطريقة التيجانية، بالإضافة إلى التمازج العرقي والاثني بين عديد القبائل خاصة على مستوى الصحراء الكبرى.<sup>3</sup>

تمثل الفترة الاستعمارية مرحلة فارقة في تاريخ إفريقيا جعلتها تسهم بشكل كبير في رسم واقع ومستقبل القارة من خلال إفراز كل مظاهر التخلف والاستنزاف والإحراق الثقافي، بالإضافة إلى التفكك الاجتماعي الذي غذته التقسيمات الحدودية الموروثة عن الاستعمار والذي تعدد دول الساحل مثلاً لها، هذا الأمر جعل من بناء الدولة الوطنية الحديثة في الساحل، غاية في الصعوبة، نظراً لعلاقة السلطة في هذه الدول بمختلف البنى الاجتماعية، التي يعد فيها الانتماء للقبيلة موازياً لولاء السكان للدولة خاصة أن البناءات القبلية في المنطقة تتميز بالتعقيد والتشابك<sup>4</sup>، ناهيك عن امتداد هذا الولاء في بعض الأحيان إلى خارج حدود الدولة والذي عادة ما يتشكل في مظاهر الانفصال أو التمرد، لكن هذا العامل قد لا يكون وحيداً في الحكم على ذلك، إذ يعد الفقر والتخلف وفشل الدولة في تحقيق التنمية والتوزيع العادل للثروة، لاسيما في ظل الانتشار غير المنظم للسكان وغياب السيطرة التامة للسلطة المركزية على كل أقاليم الدولة، قد يكون عاملاً آخر مغذياً وأحياناً محدداً في إثارة كل مظاهر اللاأمن. فرغم توافر أغلب دول الساحل على موارد اقتصادية هامة، كالنفط والمعادن خاصة اليورانيوم في التشاد والنيجر التي تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج هذه المادة الحيوية، بنسبة 8.7 بالمائة من الإنتاج العالمي.<sup>5</sup> بالإضافة إلى حوض تاوديني Bassin de Taoudéni بمالي وما يحتويه من ثروات معدنية (بتروول ويورانيوم)، هذا إضافة إلى عمليات التنقيب الكبيرة التي تقوم بها مختلف الشركات العملاقة في هذه الدول.<sup>6</sup>

إن الفشل في مسار بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي جعل منها منطقة استقطاب دولي لمختلف القوى الدولية، الباحثة عن الموارد والنفوذ، يتجلى ذلك من خلال التواجد الكبير للشركات الفرنسية العاملة في مجال التنقيب والاستخراج ومن ثمة الاستغلال، هذا المعطى جعل من الساحل الإفريقي عرضة للانكشاف

أمام مخططات مختلف القوى الكبرى. وبالتالي فإن هشاشة بناء الدولة في الساحل نجم عن الفشل السياسي في التعاطي مع العاملين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما أنتج أزمات أدت إلى ظهور بؤر توتر مزمنة، وانتشار كبير لمظاهر التهديد العابر للحدود، هذا الواقع أثر بشكل مباشر على الحالة الأمنية لدول المنطقة، ودفع بالجزائر إلى اعتبار مسألة الاستقرار من الشواغل الأساسية في توجيه علاقاتها مع هذه الدول.

## أولاً- أسباب معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء

تتعدد الأسباب التي تقف خلف تشابك وتعدد معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء، والتي تنبع من البيئة الداخلية لدول المنطقة أو من البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بها، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

### 1- العامل التاريخي ودور الاستعمار:

يعود انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل والصحراء إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني الناجم عن تخطيط عشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية، فقد أسس المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قطعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار استراتيجية موحدة في عموم الشريط من موريتانيا إلى السودان مخلفا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمة بناء دولة متماسكة الأطراف ومنسجمة الجنوب والشمال. لذا، أضحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه "المشروع الوطني" في الساحل حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل وعجز في التعامل مع التنوع العرقي والتعدد الثقافي.

وفي معظم دول منطقة الساحل جاء المستعمر من الجنوب وجعل من الجنوب مركز الدولة وأساسها وقلبها في كل الأقطار باستثناء السودان التي جاءها الإنجليز من الشمال وهو ما عزز موقع الشمال ومكانة أهله في الدولة مقارنة مع باقي دول الشريط. أما في موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد، فإن الجنوب كان محور اهتمام المستعمر الفرنسي لاعتبارات مختلفة منها: الكثافة السكانية وحفظ النظام والأمن والتواصل الطبيعي والإثني والثقافي مع باقي المستعمرات في غرب أفريقيا.<sup>7</sup>

وأمام فشل الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال في التعامل بحكمة وفاعلية مع قضايا الهوية واللغات والثقافات والتنمية والبناء، إلخ... اضطرت الجماعات التي شعرت بالغبين والحرمان إلى اللجوء إلى العنف المسلح أكثر من مرة وعلى مدى عقود من الزمان لتحسين وضعها في عملية توزيع الثروة والمشاركة السياسية في تسيير الدولة، وهو ما قاد لصراعات ممتدة في عموم دول الساحل ضمن مسار تاريخي لم ينقطع حتى اليوم.<sup>8</sup>

### 2- تفاوت القدرات العسكرية والاقتصادية:

عسكرياً، توجد دول منطقة الساحل والصحراء ضمن قائمة الدول التي تشكل فيما النفاقات العسكرية عائقاً كبيراً أمام نموها الاقتصادي<sup>9</sup>. واقتصادياً، نجد أن جل اقتصادات بلدان منطقة الساحل والصحراء تنتمي إلى المرحلتين التقليدية وما قبل الانطلاق، وبعضها الآخر يدخل ضمن مرحلة الانطلاق، وتتسم كل هذه المراحل بما يسمى "الضغط نحو الخارج"، أي أن النخب الحاكمة تحتوي عدم الاستقرار الاقتصادي بنهج سياسة إقليمية عدوانية.

ومع تزايد حدة التنافس الدولي حول مصادر الطاقة، توالى الاهتمام بالعلاقة بين مصادر الطاقة وإمداداتها والصراع العسكري، خاصة مورد النفط كأحد مصادر الصراع الداخلي والخارجي.

هكذا تزايدت النفقات العسكرية لهذه الدول من أجل حماية مواردها النفطية خصوصاً إزاء بعض المعطيات، كقرب السواحل الغربية الإفريقية من الأسواق الأمريكية الشرقية، حيث تبلغ نصف المسافة بينها وبين الخليج العربي، وارتفاع جودة الخام الإفريقي عن نظيره بالخليج العربي. وبدلاً من أن تكون هذه الموارد دافعة للتنمية كانت مغذية للنزاعات الداخلية والتدخلات الأجنبية.

### 3- المشكلات الاجتماعية:

هذه المشكلات إما أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أو ذات طبيعة سياسية، حيث تؤدي الأولى بالدولة إلى إعادة تخصيص الموارد الاجتماعية لحل المشكلات الداخلية والإقلال من الموارد المخصصة للسياسة الخارجية، وبالتالي الدفع بالدولة نحو الانعزال. في حين تؤدي القلاقل السياسية إلى محاولة تخفيف الضغط الناشئ عن تلك المشكلات بافتعال نزاعات خارجية خصوصاً مع الجيران، لتركيز انتباه الرأي العام على العدو الخارجي بدلاً من الاضطرابات الداخلية.

### 4- طبيعة النخبة السياسية:

تتسم نظم دول منطقة الساحل والصحراء بكونها في معظمها أنظمة عسكرية أو يصعب فيها التمييز بين العسكرية والمدنية، فهناك نحو 29 دولة إفريقية شهدت بين عامي 1984 – 2004، إقصاء 70 رئيس دولة عن طريق الانقلابات العسكرية. ويربط تيار واسع من المحللين بين السلوك العدواني للدولة وطبيعة النخبة العسكرية الحاكمة التي تسعى إلى التوسع والحروب لتبرير هيمنتها على السلطة السياسية. وكذلك أثر النخبة العسكرية في توجيه السياسة الخارجية نحو التركيز على الأداة العسكرية كأسلوب لتنفيذها، إلى جانب غياب مؤسسات تخطيط السياسة الخارجية، الأمر الذي يزكي شخصنة السياسة الخارجية لهذه الدول، وبالتالي طغيان طبيعة إدراكات النخبة الحاكمة على السلوك الخارجي لهذه الوحدات.

### 5- تنامي تأثير الجريمة المنظمة:

لقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية ومؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نحو 30 إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونحو 27% من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوروبا كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار، يضاف إلى هذا أن تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة.

### 6- تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية:

أدى تمدد التنظيمات الإرهابية في المنطقة، إضافة إلى سقوط نظام القذافي والخوف من استيلاء الجماعات الإسلامية على أسلحة ترسانته العسكرية الضخمة، إلى بروز أزمة بين ليبيا الجديدة ودول الشمال والساحل الإفريقي التي تعتبر أن الإرهاب هو العدو المشترك لها. وأصبحت الفضاءات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا، المناطق المفضلة لنشاط هذه التنظيمات، الأمر الذي دفع عناصر التنظيم

إلى اللجوء إلى منطقة الساحل الإفريقي، حيث تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم، ما يستدعي حضور أي حكومة، وأغلب الأهالي يحتكمون إلى الأعراف الاجتماعية التي كانت سائدة حتى قبل الاستعمار، وإن احتاجوا إلى تدخل الحكومة فهم من سيذهب إليها في بعض مراكزها المتواضعة.

## 7- الكوارث الطبيعية:

خاصة موجات الجفاف والتي أدت إلى تدفق السكان من الأرياف إلى المدن وبدأت هجرة الطوارق والعرب من شمال مالي والنيجر إلى أحياء الصفيح البائسة في مدن الجنوب بالضبط. وكذلك هجرة الطوارق إلى الجزائر ونيجيريا وليبيا وبعض دول الخليج، وهي الهجرة التي كان لها أثرها البالغ في مسار الصراع وتغيير المعادلة في المنطقة.<sup>10</sup>

أمام هذا الوضع الإقليمي المتأزم، بدأ الجانب الأمني أساسا لتعاطي الجزائر مع قضايا الساحل الإفريقي، ويأتي هذا التعاطي واقعا انطلاقا من قياس درجة التأثير والتأثر، إذ تعد الجزائر أكثر الدول عرضة لتداعيات التهمل السياسي والتشرد الاجتماعي، في دول الساحل، ما حدا بالجزائر بحكم الجوار الحدودي الواسع و باعتبارها دولة محورية إلى إطلاق عديد المبادرات في مجال التعاون والتنسيق الأمني، في محاولة منها لإفراغ المنطقة من النشاطات التي يمكنها أن تمس أمنها القومي من جهة، وقطع الطريق أمام المشاريع الأجنبية للقوى الكبرى الراغبة في التواجد المستمر في المنطقة تحت مسمى حماية مصالحها الاقتصادية وتحقيق الأمن العالمي. جاء هذا التحرك الميداني من خلال الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية، والتنسيق العملي، هذا الدور يأتي مرة أخرى مكرسا لمبدئها الراسخ بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.<sup>11</sup>

## ثانيا - الساحل الإفريقي في الحسابات الجزائرية

لقد أصبحت الجزائر المستقلة من بين اللاعبين الأساسيين المحليين في إفريقيا بحكم خصائصها الجيوسياسية على المستوى الإقليمي، وبحكم الإرادة السياسية التي ظهر بها حكامها، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار المناهض للاستعمار في القارة الإفريقية، والعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين، فبالنسبة لدعم حركات التحرر، كان المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية، وكان ذلك نتيجة لما عانته الجزائر طوال سنوات الكفاح ضد المستعمر، ولذلك كان تضامنها مع حركات التحرر في إفريقيا وفي غيرها قويا جدا. كما عملت الجزائر بقوة على توحيد القارة الإفريقية ودعم التضامن بين شعوبها، وكانت منظمة الوحدة الإفريقية من أهم الإنجازات التي تحققت وسمحت بتوحيد الشعوب الإفريقية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، وتحرير الشعوب الإفريقية التي مازالت تحت نير الاستعمار.

لقد نجحت هذه الدبلوماسية في الكثير من المناسبات، في تمرير الرؤى الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكافة الآفات المتعلقة بالشق الأمني مباشرة، ولعل أكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي، وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة منطقة الساحل، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المديين القريب والبعيد.<sup>12</sup>

حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحظى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل

التوصل إلى تسوية سلمية، رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط، انتهى بتدخل عسكري فرنسي.

رغم هذه التطورات، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية لم تتوان في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل والشريكة لها من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، من خلال التذكير والتحسيس بأهمية تجريم دفع الفدية، بعد خوضها لمعركة دبلوماسية تكلفت بموافقة أممية، على اعتبار أن الأموال المتأتية من الفدية تشكل أحد أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، سواء في الساحل الإفريقي أو في الصومال أو أي منطقة تشهد نشاطا للجماعات الإرهابية.

كما استطاعت الجزائر من خلال الاتحاد الإفريقي تقديم مشروع قانون نموذجي إفريقي لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى ذلك، تلعب الجزائر دور المنسق والفاعل الإقليمي المحوري لمنطقة الساحل والصحراء في مواجهة تحدي مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل والصحراء، بعد أن أثبت داخلها نجاعته في ذلك، بفضل تبني خيار المصالحة الوطنية من جهة، وقدرات الجيش الوطني الشعبي، والأسلاك المشتركة الذين أظهروا قدرة كبيرة على مواجهة الجماعات الإرهابية، في ظل توفير الدولة لأحدث التقنيات المستعملة، حيث لعبت الجزائر فيها دورا محوريا في تبني سياسة رفض أي تدخل أجنبي، خاصة ما تعلق بالقواعد العسكرية.<sup>13</sup>

في اعتقادي سياسة الجزائر في مجال الأمن بمستوياته السبعة (المجتمعي، الاقتصادي، الثقافي، السياسي، العسكري، البيئي والصحي) بمنطقة الساحل، يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية - الساحلية تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والمغرب الذي يريد استغلال الغياب الجزائري (ينسج علاقات مع فواعل بالمنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية، بالإضافة إلى أن الجزائر لم تستخدم كافة إمكاناتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموجه دائما نحو الشمال.

وفي المجال الثقافي والديني لم تستغل الجزائر - كما يجب - الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة، على غرار عامل الدين واللغة وكذا استخدام الزوايا (التيجانية خصوصا بحكم انتشارها بالمنطقة)، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة والأئمة لتكوينهم في هذا المجال، خصوصا وأن زوايا مدينة أدرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية.

إن تجنب الجزائر للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل باعتباره ساحل أزماتي، يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات، هذه الأبعاد تتمثل في الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، فالموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل يجعل من الجزائر بوابة المنطقة إلى إفريقيا وأوروبا في الوقت نفسه كما أن شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في عرضة دائمة وفي حالة انكشاف أمني دائم.

إن الدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر، فإذا أخذنا بالفكرة التي مفادها أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة وأن هذه الأخيرة تضخم من حجم هذه التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى، فإن التهديدات القائمة فعلا بالمنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية.

وذلك لأن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد منها ولمكافحة التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي، في حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني بالمنطقة، سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في الساحل الأفريقي، لأن دول الساحل الأفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج إيجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، خاصة وأن هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري كما حدث مع أفغانستان وقد زادت هذه المخاوف بصفة أخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا Africom<sup>14</sup>.

ولأن الجزائر رفضت دائما أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، فهي كذلك كانت من أبرز الدول الراضية لإقامة القيادة الأمريكية بالجزائر، وأصبحت تفعل من نشاطاتها في الساحل الأفريقي، وتعزز تعاونها مع دوله تقاديا لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها، في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية.

وإن كانت الجهود الجزائرية الأمنية في الساحل الأفريقي ترجع إلى سنوات التسعينيات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها، فإن تلك الجهود قد توالى كذلك فيما يخص معالجة مشاكل طوارق المالي والنيجر والتهديدات الجديدة في الساحل الأفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كذلك، فالجزائر استطاعت أن تكون وراء اللائحة الأمنية التي تحرم وتجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تخفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار "المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر، ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الأفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر "سرت"، ليخرج القرار بمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009.<sup>15</sup>

وحسب رأي فإن كل هذه العوامل تساهم بدرجة كبيرة في تقييم وتحديد مستقبل المقاربة الجزائرية تجاه أزمة مالي ومنطقة الساحل ككل، والذي يحتمل السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية تجاه الساحل الأفريقي. السيناريو الثاني: تزايد اهتمام الجزائر بالساحل الأفريقي على خلفية المنحى التصاعدي للآزمات والتهديدات القادمة من المنطقة.

أما سيناريو التهميش، فهو وارد أيضا، نظرا لعدم اعطاء الجزائر للمنطقة الإهتمام اللازم وعدم قدرتها على فرض أجندتها الدبلوماسية، بالإضافة إلى وجود أطراف أخرى خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين خصوصا من الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى تهديد الجماعات الإرهابية المختلفة التي هي في تزايد مستمر، كذلك لوجود عدد من الأسباب الأخرى يمكن تلخيصها فيما يلي: الوضع الأمني بالساحل الأفريقي وسياسات دول الجوار والمنافسة الدولية بالساحل الأفريقي ومدى التغيير والاستمرارية في السياسة الأمريكية والفرنسية والصينية تجاهه مع احتمال تدخل أطراف أخرى جديدة<sup>16</sup>.

والإشكالية المطروحة: هل يمكن أن نترجم عناصر القوة الجزائرية إلى التأثير في هذه المشاريع الدولية؟ بالمقابل، الدبلوماسية الجزائرية لا تملك عنصر قوة إضافي يسندها وهي القوة الإعلامية الناعمة في عصر الفضائيات والانفتاح الاتصالي، وبالتالي مكانة الجزائر دبلوماسيا تحسب بمتغيرات ثابتة لكن سرعة التغيير سريعة جدا، ونموذج الانتفاضة بتونس والتحالف الدولي والإقليمي ضد نظام القذافي أثبت إلى أي مدى تفتقد الدبلوماسية الجزائرية إلى سرعة التكيف في محيط يحسب بالمصالح ويعيد ترتيب الخريطة الجيوسياسية وفق منطق سايكس بيكو.

## ثالثا. خارطة الطريق الجزائرية

إن هذا التزام دولي بالمنطقة والتقارير التي تشير إلى أن منطقة الساحل هي " أفغانستان ثانية" تبين بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري خصوصا مع تنامي المخاطر القادمة من هذه المنطقة وتأثيراتها على الأمن القومي للجزائر خصوصا بعد تفاقم مشكلة الطوارق الذي خلف وراءه هجرة مكثفة للاجئين من المالي والنيجر رغم محاولات الوساطة الجزائرية.

هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة والنسيج الملغم القادم من مالي والقابل للانفجار في أي وقت وما سينتج عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري خصوصا مشكلة الطوارق، الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة كبيرة في كل من الهقار، جانت، تمنراست وأدرار، وبالتالي فإن أي إثارة أو خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الأفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر خصوصا وأن أقليات الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة والمصاهرة وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن بالمنطقة عموما وعلى الجزائر خصوصا<sup>17</sup>.

تظهر منطقة الساحل الأفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللاأمن وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة، حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي وخصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية والتي ينتج عنها تفكك المجتمع وبالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا ومجتمعيا، وتعتبر الجزائر الامتداد الإفريقي لحدودها محورا استراتيجيا نظرا لثقل انعكاساته السلبية في حال عدم الاستقرار أو التهديد على الجناح الجنوبي لأمنها القومي الذي أصبح مهددا بقوة على خلفية حالة الانفلات الأمني بمنطقة الساحل التي تهدد بطريقة مباشرة استقرار الأمن القومي الجزائري<sup>18</sup>. وبالتالي فإن أي رغبة حقيقية في التصدي لمظاهر الانفلات الأمني في المنطقة يستوجب رسم خطة عمل تركز أساسا على النقاط التالية:

- بلورة آليات فعالة تستهدف تنمية المنطقة من أجل القضاء على الفقر، الأوبئة والتهمة السياسية ودعم سبل الوصول للحكم الراشد.

- تنمية العلاقات الاقتصادية داخل المنطقة والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الإستثمار المشترك.

الإعتماد أكثر على آليات العمل الإقليمي والتنسيق المتعدد الأطراف بين الفواعل المعنية بعملية السلم والأمن في المنطقة الصحراوية التي من شأنها الحصول على التمويل الكافي لتنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى في المنطقة.

- توسيع شبكة التشاور والتنسيق مع المنظمات الإقليمية العالمية الأخرى كمنظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها خصوصا تلك التي ذات طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي لضمان تكفل أكثر وأكبر للمشاكل المختلفة للمنطقة.

- إشراك المجتمع المدني في المنطقة في عملية الأقامة وتقريب الشعوب من بعضها البعض وإبراز أهمية العمل المشترك للرأي العام، ولا يكون ذلك إلا بتسهيل حركة السلع والأفراد عبر الحدود لضمان حد أدنى من الخدمات والسلع في كامل المناطق خاصة تلك البعيدة والمعزولة.



- ضرورة اضطلاع الجزائر ودول شمال افريقيا بدور القائد الإقليمي الذي من شأنه أن يراقب تطورات الأمور في المنطقة والمساهمة في حل مشاكلها بعيدا عن أي تدخل خارجي، ولا يكون ذلك إلا بوجود إرادة سياسية واعية، تدرك أن تهمة العمق الإفريقي قد يعرض الجزائر لخطر يضر بأمنها وأمن المنطقة ككل.

## • الهوامش:

1 -Andre Bourgeot, Sahara : espace géostratégique et enjeux politique(niger), Chaier des recherches CNRS laboratoire d'anthropologie sociale,Autrepard(16) , 2000 , p43.

2 -Henri Plangol et Francois Lanche, La Situation securitaire dans les pays de la zone saharien , report presente par les depute a l' assemble national française , N: 4431,6 mars 2012,p7 .

3- محمد سنوسي العمراوي، الروابط التاريخية لدول ضفتي الصحراء وأثرها على الأمن المغربي، مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي بعنوان: التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة (الرهانات والتحديات)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 27-28 فبراير 2013 ، ص 09 .

4- محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2002، ص 10 .

5- شمسة بوشنافة، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: استراتيجية من أجل الساحل الراهنة والقيود، مداخلة أقيمت ضمن أشغال الملتقى الدولي بعنوان: التحديات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة (الرهانات والتحديات)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، يومي 27 28 فبراير 2013 ، ص 27.

6- شمس بوشنافة: المرجع السابق، ص 25.

7- في موريتانيا، كانت العاصمة في سان لويس (اندر) السينغالية، فإن الإدارة المدنية للدولة لم تتجاوز حوض النهر والمناطق المتاخمة له من وسط البلاد وشرقها. أما مناطق الشمال، فكانت مجرد تكتلات عسكرية في "فور جورو" و"فور ترينكيه"، ولم تحظ بإدارة مدنية أو بنصيب يذكر من خدمات البناء والتعمير. وفي مالي، فإن الدولة المدنية ومصالحها لم تعبر نهر النيجر في اتجاه الشمال إلا بالقدر الضعيف جدا، وعمد المستعمر إلى إهمال وتهمة وعسكرة مناطق الشمال في جميع دول المنطقة إلا السودان حيث كان الإهمال والتهمة من نصيب الجنوب.

8- محمد فال ولد بلال (وزير الخارجية والتعاون الموريتاني الأسبق)، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل ..الواقع والمآلات، مداخلة في ندوة "قضايا الأمن والاستقرار في منطقة الساحل ..الواقع والمآلات"، نواكشوط، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإنسانية (مبدأ)، يوم 11 مارس 2012.

9- وفقا لمقياس التركيز عند "شارلز هيرمان" يؤكد على أن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يغري باستعمالها، فحين تتاح للدولة القوة العسكرية الكافية، فإنها تتجه إلى استعمالها بدرجة أكبر ضد الدول التي قد تكون فيها تلك القوة غير متاحة. ويضيف أن الدول النامية عموما هي أقل الدول توظيفا لمختلف أدوات السياسة الخارجية، وذلك لانطباق سياساتها الخارجية بالطابع العسكري نتيجة تكرار توظيف هذه الأداة.

10- توفيق المدني، الربيع العربي واليقظة العنيفة لمنطقة الساحل الإفريقي، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة 11، العدد 128، يوليو/أغسطس 2012، ص 27 .

11- ياسين سعدي: التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف الدكتور عبد العزيز بن طرمول، جامعة محمد بن أحمد، وهران، السنة الجامعية 2016/2015، ص 58 .

- 12- النويني حافظ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا (حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي) مجلة المستقبل العربي، العدد422، 2014، ص52 .
- 13- لخضاري منصور، استراتيجية الامن الوطني في الجزائر (2006-2011) جامعة الجزائر3، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : التنظيم الإداري والسياسي، 2012-2013، ص 213.
- 14- لخضاري منصور: المرجع السابق، ص 217 .
- 15- نفسه، ص301.
- 16- أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: إستراتيجية ومستقبلات، 2009-2010، ص 105.
- 17- ظريف شاكر، أزمة الدولة في الساحل الافريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد41،2014، ص 112.
- 18- ظريف شاكر، المرجع السابق، ص 116.